وعلم مما ذكر ان الاسم لا يكون في آخره واو وقبلها ضمة الا ان يكون
مبنيا نحو هو ولم يوجد ذلك في المعرب الا في الاسماء الستة في حال الرفع
نحو جاء ابوه واجاز ذلك الكوفيون في موضعين احدهما ما سمي به من الفعل سمندو؟
نحو يدعو ويغزو والثاني ما كان اعجميا نحو هو ولم يوجد ذلك في المعرب
~~الا في الاسماء الستة في حال الرفع نحو جاء ابوه واجاز ذلك الكوفيون في~~
~~موضعين احدهما ما سمي به من الفعل نحو يدعو ويغزو والثاني ما كان~~
~~اعجميا نحو هو~~

وأي فعل آخر منه ألف ... أو واو او ياء فمعتلا عرف

فالألف انو فيه غير الجزم ... وأبد نصب ما كيدعو يرمي

والرفع فيهما انو واحذف جازما ... ثلاثهن تقض حكما لازما

الفعل المضارع كالاسم في كونه ينقسم الى صحيح والى معتل وهو ما آخره الف كيخشى او ياء كيرمي او واو كيدعو وليس في الافعال منقوص ولا مقصور واي هنا شرطية وكان التامة مقدرة بعدها وآخره منه مبتدأ والف خبره والجملة خبر كان ومعتلا جواب الشرط ويحتمل ان تكون كان المقدرة ناقصة وآخر اسمها والف خبرها ووقف عليه بحذف التنوين على لغة ربيعة ويجوز ان يكون اي موصولة على مذهب من اجاز اضافتها الى النكرة قوله فالالف انو فيه غير الجزم اي الذي آخره الف نحو يخشى ينوى فيه غير الجزم وهو الرفع والنصب نحو زيد يخشى ولن يخشى فعلامة الرفع ضمة مقدرة والنصب فتحة مقدرة على الالف منعت تعذرا وانما استثنى الجزم لظهوره فيه بالحذف كما سياتي قوله وابد نصب ما كيدعو يرمي اي اظهر النصب فيما آخره واو كيدعو او ياء كيرمي نحو لن يدعو ولن يرمي وانما ظهرت لخفتها وينوى فيه الرفع نحو زيد يدعو ويرمي فعلامة الرفع ضمة والنصب فتحة منعت استثقالا كالمنقوص قوله واحذف جازما ثلاثهن اي الالف ان والواو والياء الثلاثة تحذف بالجازم نحو لم يخش ولم يدع ولم يرم والتحقيق

ان الحذف عند الجازم لا به نسبة اذا كان حرف العلة بدلا من همزة نحو يقرأ ويوضؤ من وضؤ بمعنى نظف فان كان الابدال بعد دخول الجازم فهو ابدال قياسي ويمتنع حينئذ الحذف لاستيفاء الجازم مقتضاه وان كان الابدال قبل دخول الجازم فهو ابدال شاذ ويجوز مع الجازم الاثبات والحذف كما ذكره ابن عصفور بناء على الاعتداد بالعارض وعدمه وهو الاكثر

النكرة والمعرفة

نكرة قابل ال مؤثرا ... أو واقع موقع ما قد ذكرا

وغيره معرفة كهم وذي ... وهند وابني والغلام والذي

الاسم على ضربين معرفة ونكرة وهي الاصل لاندراج كل معرفة تحت نكرة من غير عكس وقدم هذا الباب لتوقف كثير من الاحكام الاعرابية عليه وتنقسم النكرة قسمين ما يقبل ال ويؤثر فيه التعريف نحو رجل وكتاب وما لا يقبلها بنفسه ولكنه واقع موقع شيء يقبلها نحو ذو بمعنى صاحب فانه لا يقبل ال ولكنه واقع موقع صاحب وصاحب يقبلها وكذا من وما في قولك مررت بمن معجب لك وبما معجب لك فانهما واقعان موقع انسان وشيء وكذا كصه واقع موقع قولك سكوتا واحترز بقوله مؤثرا من ال الزائدة نحو رايت الوليد بن اليزيد مباركا والتي للمح الصفة نحو الحارث والعباس فانهما لا يدلان على التعريف لحصوله قبل ذلك دخولهما ولا يرد عليه من وما الشرطيتين ولا الاستفهاميتين فانهما نكرتان خلافا لابن كيسان في الاستفهاميتين ومع ذلك لا يقبلان ال ولا يقعان موقع شيء يقبلها لانهما لم يوضعا في الاصل لذلك وتضمن معنى الشرط طارئ على معناهما الاصلي قوله وغيره معرفة اي غير النكرة المعرفة اذ لا واسطة بينهما واستغنى بذلك عن حد المعرفة قال في شرح التسهيل من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول اليه دون استدراك عليه والمعرفة منحصرة في ستة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)